

الاردوي هـ المذاهب والاصول فيها قوله تعالى وتعدون الماعوث
والمراد ما يتصوره يستعمله الخيران بعضهم من بعض الشبهة انه
عليه الصلاة والسلام استعار يوم حنين من صفات ابن ابيته ادركه فقال
له اغصبتا يا حبيب فقال لا بل عاربه مضمونه رواد ابودور والنسائي واليكم
شعر بروي معتبر عن جابر وقيل لا حبيب الاستاذ ونقل ابن الصليح
على استقامتها اذا عرفت هذا فمضطر المعبر ان يكون اهلا للشرع فلا يصح
من الحجج عليهم ويشترط ان تكون حنفية العون الحارح ملكا لغيره
اعادة المستاجر كما لا بد للنفقة ولا يجوز المستجير لانه غير صالح للنفقة
وانما ابيح له الانتفاع والمستجير لا يمكن نقل الابا حجة بدليل ان الضيق لا يبيح
لغيره ما قدم اليه ولا يطلع الحق وهذا هو الصحيح في الردع والوضعية والنياب
والحرر وقيل للمستجير ان يعبر قالا الاستدلال في شرح النجاشي كما ان له ان يعبر
واعتمد في الاجماع على نقل ابن الدقم في المطلب ان ابا علي الدبري نقل في النجاشي
انه جاز الاجارة للمستجير قالا ويحكم رجوع المعبر بمنزلة الانهلال في الدار
حتى ينفذ الاجماع ويسبق المستجير بالقبض وفي وجه حكاها الردع في
باب الاجارة انه يجوز ان يستعمل ويجوز ثم شرط المستجير ان يكون مستحقا له
فلا يصح عارفة لئلا يرد من غيره لغوات المقصود ورواها ابيهم ويشترط
ايضا ان يكون العبر بعد لا انتفاع كعامة الدواب والنياب بخلاف عارفة
الاطعم والنهوج والصبايون وما في جناتها لا ينفذها في استبدالها
ثم شرط المنفعة ان تكون لها وقع في الانتفاعات الحاجية وهذا لا يشترط
اعاق الدواب ثم والردع ان لا ينفذ على الصحيح لانها منتفعة بغيره
ومعظم منافعها في الانتفاع وقيل يصح عارفة لانه ينتفع بها مع بقاء

الاردوي هـ المذاهب والاصول فيها قوله تعالى وتعدون الماعوث
والمراد ما يتصوره يستعمله الخيران بعضهم من بعض الشبهة انه

الاردوي هـ المذاهب والاصول فيها قوله تعالى وتعدون الماعوث
والمراد ما يتصوره يستعمله الخيران بعضهم من بعض الشبهة انه

عبدنا نأكل الطاف وحمل الملافة عند طلاق عاربه اما اذا استعار الدواب
والدنا نأكل من الطاف في قطع بالحق في بعض ارجاب في النجاشي
اذا كانت منفعة انما لا يجوز عاربه اذا كانت المنفعة عاربه كما استعاره
البني والشيخ في غيرها ونحو ذلك في حواشي العارفة ذلك خلاف اذا كان بصيغة
الاجارة كقولهم خذ هذه النشاة فخذوا عكر ورجها ونسبها فاعاد الوحيين
انها كقولهم خذ هذه النشاة فخذوا عكر ورجها ونسبها فاعاد الوحيين
فيكون الدواب المستجير حرة اذ كانت المنفعة عاربه بالاعارة الفاسدة
في المسألة الاجارة بحججه والنشاة عاربه بحججه وفيه قطع للتولي عما
قطع به المتولي في حق الدواب في زيادة الروضة ثم نقل عنه انه حكم بانها عارفة
ايضا فيما اذا عر فيه عارفه وقيل اعركه الدواب فبنيها فعلى ما ذكره المتولي
وصحى النووي يجوز العاركة كاستعاره عين وتبصر من شرطها ان تكون
المستوصية والمنفعة بخلاف الاجارة والله اعلم اخذوا من مستقابلة
عن كان الكوز عاربه فلم يفتقر من بده حنيفة ولو فيه الدية فليسا فالحاكم
ان يستغفر من غلظ ان عاربه الكوز لانه اجارة فاسدة وحكم فاسدا معتقدا
حكم بحججه في الضمان وعنده فوكان له عاربه ان يشترط من سدا ويؤنه لغيره
بحر كل من شيئا فاحذر الكوز من غلظ فلو انكر فلو ان ان ايضا فالدافعي
حسبه مما لا يعلم قالا لا يشترط هذه الدابة لتعلمها او لتعلم في فاسد
في اجارة فاسدة يجب فيها اجرة مثل ولو علمت الدابة فلا يشترط اجارة
الضحية وجوز ان يجامع وهي العاركة بغيره ولا مدة العاركة في الضحية فاشارة
ونظيره فاسد فطرا في اللقطة والله اعلم ونحوه العاركة فطرا في الضحية
معه علمت ان عاربه اباحة الانتفاع فليجوز ان يطلق الا باسطة
تليج